

Distr.
LIMITED

TD/B/50/SC.2/L.1
15 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المقرر: السيد ستاينهارد ليندبيرخ (النرويج)

المحدثون:

الصين بن نيابة عن أقل البلدان نمواً

اليابان بربادوس نيابة عن مجموعة دول أمريكا

إثيوبيا اللاتينية والكاريبي

الجزائر إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي

سويسرا نيجيريا

الولايات المتحدة الأمريكية موريتانيا

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الأربعاء،

٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E. 8102, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5654/1066.

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا في أداء أفريقيا التجاري

١ - تكلم ممثل بنين نيابة عن أقل البلدان نمواً فقال إنه بالرغم من أن البلدان الأفريقية بذلت جهوداً متواصلة لتحرير وإدماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي، فإن حصتها في التجارة الدولية هبطت خلال العقدین الماضیین، نظراً لانخفاض أسعار السلع الأساسية، وارتفاع التعريفات والحواجز غير التعريفية، وإعانات التصدير في البلدان المتقدمة. كما أن ضعف قدرات الإنتاج وارتفاع التكاليف التجارية ساهما في هذه الحالة. وما زال عدم استقرار أسعار السلع الأساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري في أفريقيا يبعثان على القلق ويستحقان مزيداً من التفكير. ولا بد من نشدان الأهداف الواردة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، من خلال إجراءات حاسمة. ويتعين أخذ شواغل أفريقيا ومشاكلها المحددة في الاعتبار في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفي حين أن التعاون التقني وبناء القدرات يشكلان عنصرتين أساسيتين في البعد الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف، فقد حدث للأسف انخفاض في الموارد المخصصة للتعاون التقني لصالح أفريقيا، حيث يوجد معظم أقل البلدان نمواً. وينبغي للبلدان المانحة زيادة وتكثيف دعمها لمشاريع الأونكتاد المتعلقة بالمساعدة التقنية لأفريقيا.

٢ - وتكلم ممثل بربادوس نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فقال إن استمرار تخلف أفريقيا ومحنة أشد البلدان فقراً يشكلان، في عالم اليوم المترابط، تحديين خطيرين بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. ومما يدعو إلى القلق الشديد اعتماد أفريقيا الكبير على السلع الأساسية وما ينجم عن ذلك من أثر على تقلب الأسعار وتدهور معدلات التبادل التجاري، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق وتصاعد التعريفات المفروضة على المنتجات المتوسطة والجاهزة. وقد مرت البلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي بتجارب مماثلة، مما جعلها حساسة بصورة خاصة لأثر التبعية السلعية السلبي على الحالة الاقتصادية الكلية لبلد ما وتنميته وخاصة فيما يتعلق باحتمالات اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتحقيق نمو الدخل المطرد، وتخفيف حدة الفقر والقدرة على مواصلة تحمل الدين. ويبدو أن أحد الأسباب الهامة لدوران أفريقيا في حلقة مفرغة هو عدم الاتساق والتماسك بين الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى التعجيل بتنميتها. ويدل التقرير الذي أعدته الأمانة عن أداء أفريقيا التجاري على أن بعض جوانب الإصلاحات التي اضطلعت بها بلدان أفريقية كجزء من برامج التكيف الهيكلي قد قوضت بشدة قدرتها على إدارة الصدمات الناجمة عن رواج وكساد أسعار السلع الأساسية. وإن الإجراءات المحددة في التقرير بوصفها ضرورية لتعزيز التنمية الأفريقية، بما في ذلك إزالة الحواجز التجارية من جانب البلدان المتقدمة في الزراعة والمنسوجات، وتخفيض تصاعد التعريفات، والتعجيل بتنويع المنتجات، وبناء المؤسسات، لا تتصل بأفريقيا فحسب، بل هي أيضاً ذات أهمية عامة بالنسبة لتعزيز البعد الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وللأونكتاد دور هام يؤديه في إنشاء نظام تجاري أكثر مؤاتاة للتنمية. ويقدم الأونكتاد، من خلال شتى برامج المساعدة التقنية

في مجال التجارة والتمويل، مساهمة إيجابية في الجهود الإنمائية للبلدان النامية. وتكتسي أهمية أيضاً الجهود المبذولة على المستوى الثنائي، مثل مبادرة كل شيء ما عدا السلاح وقانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا. ورغبة في تحسين استغلال احتمالات التجارة داخل منطقة أفريقيا، ينبغي لبلدان المنطقة زيادة جهودها الرامية إلى ضمان مزيد من التعاون والتكامل الإقليمي. ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي على استعداد للتعاون مع جميع الشركاء في التنمية لاستحداث حلول جديدة وعملية للمشاكل التي تواجهها أفريقيا.

٣- وتكلم ممثل إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة إليه (قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا) والبلدان المنتسبة (بلغاريا، رومانيا، تركيا)، فقال إنه لئن كانت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا تتسم بأهمية استراتيجية، فمن المهم أن تتولى البلدان الأفريقية أمر تنميتها. ويعتبر السلام والديمقراطية وحسن التدبير والتكامل الإقليمي شروطاً أساسية للتنمية. ولدى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لا بد للبلدان الأفريقية أن تعتمد على التزام وطيد من جانب المجتمع الدولي فضلاً عن إجراء التغييرات في سياسات البلدان المتقدمة. وقد قدم جدول أعمال الدوحة الإنمائي، وتوافق آراء مونستيري، وإعلان جوهانسبرغ، دلالات ملموسة بشأن عناصر نهج متكامل على المستوى العالمي لمساعدة البلدان الأفريقية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة إلى زيادة المستوى الشامل للتمويل من أجل التعاون الإنمائي الدولي ليلبلغ هدفاً قدره ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد التزم الاتحاد الأوروبي بأن يبلغ جماعياً مستوى للمساعدة الإنمائية الرسمية قدره ٠,٣٩ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦. ولئن كانت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تشكل إنجازاً كبيراً، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد للنظر في مزيد من تخفيف الديون بالنسبة للبلدان المتأثرة بظروف استثنائية. ويرسم تقرير أمانة الأونكتاد عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا صورة مروعة لأداء أفريقيا التجاري، ويشير إلى ضرورة قيام البلدان المتقدمة بتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وإلغاء الإعانات، وتقديم موارد مالية هامة لمساعدة البلدان الأفريقية على تحسين هياكلها الأساسية البشرية والمادية. وهناك حاجة أيضاً إلى قيام الأمانة بزيادة مساعدتها التقنية لأفريقيا. وتعتبر التجارة عاملاً حيوياً لإنعاش النمو وتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية، وما فتى الاتحاد الأوروبي يعمل كقوة دافعة في ضمان أن يفي جدول أعمال الدوحة الإنمائي بالأغراض التي يوحى بها اسمه. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي إصلاحاً لسياسته الزراعية المشتركة لجعلها أكثر مؤاتاة للتنمية وسيواصل العمل على إتاحة إمكانية الوصول المعفى من الرسوم والحصص بالنسبة لجميع صادرات أقل البلدان نمواً إلى البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية. ويجب على الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية الصمود في دعم اختتام جدول أعمال الدوحة الإنمائي بنهاية عام ٢٠٠٤. فوجود نظام تجاري متعدد الأطراف سليم وعادل هو في صالح البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

٤- وقال ممثل نيجيريا إن انخفاض حصة أفريقيا في الصادرات العالمية منذ عام ١٩٨٠، في مجموع التجارة وكذلك في السلع الأساسية التقليدية، يرجع إلى قيود على الإنتاج المحلي، وبيئة خارجية صعبة، ومشاكل تتعلق

بالوصول إلى الأسواق. ولم تستطع أفريقيا الاستفادة من التجارة في المنتجات الدينامية أو شبكات الإنتاج الدولية. وتعاني معظم البلدان الأفريقية من قيود خطيرة على الموارد، وعبء دين خارجي ضخم، وكوارث طبيعية، ومنازعات سياسية، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. فضلاً عن ذلك، فليس باستطاعتها استخدام أدوات السياسات التي استخدمت في أماكن أخرى لتثبيت الأسعار والإيرادات. وفي كثير من الأحيان فإن الآليات القائمة على السوق لا تسير سيراً حسناً نظراً لقصور القدرات والهيكل المؤسسية. ومع أن بعض البلدان النامية استفادت استفادة كبيرة من المخططات التفضيلية للوصول إلى الأسواق، فقد شهدت بلدان أخرى تقلص هذه المخططات أو أنها واجهت طلبات للمعاملة بالمثل في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أو الإقليمية أو الثنائية. وهناك حاجة إلى مزيد من القدرة على التنبؤ وقواعد منشأ أقل صرامة في المخططات التفضيلية للوصول إلى الأسواق، ومزيد من التعاون بين أفريقيا وشركائها في التنمية. وينبغي للأونكتاد تعزيز جهوده لدعم أفريقيا في بناء القدرات للوفاء بالمعايير المتصلة بالمنتجات والبيئة المعمول بها في البلدان المتقدمة. ومع أن بلداناً قليلة استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، فمن الصعب جداً الآن، إن لم يكن من المستحيل، بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في معظم أنحاء أفريقيا. ولما كان النمو المطرد يعتمد على البيئة الخارجية، فقد كان للمؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في كانون أول سبتمبر على الصورة المرتقبة للمستقبل. وفي حين أن البلدان الأفريقية تعترف بالدعم الذي تلقتة لتحسين قدرتها على التفاوض التجاري، فإنها تأسف للانخفاض الشديد في حصة أفريقيا في المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد.

٥- وقال ممثل موريتانيا إن الأولوية التي منحها المجتمع الدولي للحد من الفقر تشكل رسالة سياسية قوية وتؤذن باتجاه جديد في الاستراتيجيات الإنمائية. وخلافاً للمناطق الأخرى، يبدو أن أفريقيا لم تستفد من الفرص المتاحة من العولمة وتحرير التجارة. وتعود شدة انخفاض حصة أفريقيا في التجارة العالمية خلال السنوات العشرين الماضية إلى عدة عوامل هيكلية، فضلاً عن عدم استقرار معدلات التبادل التجاري وانخفاضها. كما تشكل الحواجز أمام الوصول إلى الأسواق مشكلة صعبة ومتكررة. ويشكل انخفاض استخدام الأفضليات التجارية من جانب أقل البلدان نمواً قضية معقدة، ويشير إلى الحاجة إلى تدابير تكميلية عاجلة لزيادة فعاليتها. ويتعين استعراض الآليات التي تنظم التمويل التعويضي، والنظم الوطنية لتثبيت الأسعار، وإدارة الأخطار المتعلقة بالأسعار، بغية استحداث نهج جديدة وفعالة تراعي الخصائص المحددة لكل منتج، والتعريفات والتدابير غير التعريفية، والترتيبات التجارية. كما تدعو الحاجة إلى التصدي للمشكلة الأساسية للاقتصادات الأفريقية، ألا وهي قصور التنوع الأفقي والرأسي والاعتماد على تصدير عدد صغير من السلع الأساسية مع انخفاض دينامية الأسواق. وتسلم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بأنه لا بد أن تقوم التنمية الاقتصادية على أساس التجارة داخل المنطقة، كما تتجلى فيها رؤية الزعماء الأفارقة وإرادتهم السياسية القوية في الخروج بأفريقيا من هميشها الاقتصادي والسياسي.

٦- وقال ممثل الصين إن الأونكتاد يقدم مساهمة موضوعية لتعزيز تنمية أفريقيا، كما أن وثائق الأمانة المعدة لجدول الأعمال هذا توفر تحليلاً موضوعياً للمشاكل الكامنة وراء ضعف أداء أفريقيا التجاري. وفي السنوات الأخيرة، شهدت أفريقيا نمواً اقتصادياً بطيئاً، وتدهوراً في الأوضاع التجارية، وانخفاضاً في حصتها في التجارة العالمية. وقد ازدادت الفجوة في مستوى التنمية في أفريقيا وباقي العالم اتساعاً. ولئن كان ينبغي للبلدان الأفريقية القيام بإصلاحات هيكلية، فإنها تستحق أيضاً مساعدة ودعم خاصين من المجتمع الدولي، الذي ينبغي له أن يكون أكثر نشاطاً في اتخاذ تدابير فعالة لتهيئة بيئة تجارية ومالية دولية أكثر مؤاتاة للتنمية المستدامة في المنطقة. وبالإضافة إلى تحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق وتخفيض الإعانات في المجالات التي توجد فيها منافسة مع المنتجات الأفريقية، لا بد من توفير موارد مالية خارجية إضافية للتعويض عن خسائر أفريقيا وافتقارها إلى الموارد المحلية بغية ضمان الاستثمار الكافي في الموارد البشرية، والهيكل الأساسية، والتنويع، وبناء المؤسسات. وهناك حاجة ملحة لإيلاء الاعتبار الواجب في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتضررات أفريقيا وصعوباتها الخاصة في النظام التجاري العالمي. وتعلق الصين أهمية كبرى على متابعة منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، وقد أنشأت لجنة عمل لإنجاز شتى الالتزامات المتعهد بها في هذا المنتدى فيما يتعلق بالتجارة، والاستثمار، وتخفيف الديون، وتنمية الموارد البشرية. وسينعقد المؤتمر الوزاري الثاني بين الصين وأفريقيا في إطار المنتدى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في أديس أبابا بغية تعزيز تنمية التعاون بين الصين وأفريقيا في جميع المجالات.

٧- وقال ممثل اليابان إنه لن يكون هناك استقرار ولا ازدهار في العالم بدون إيجاد حل لمشاكل أفريقيا. وتقدم اليابان دعمها الكامل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وستبذل جهوداً إضافية لتقديم مساعدتها إلى البلدان في المنطقة، تمشياً مع التزامها المتعهد به في مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية. وأول أركان هذا الدعم هو التنمية ذات المحور البشري. وفي إطار هذا العنوان نفذ العديد من البرامج لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية والتحسينات في الرعاية الصحية والطبية. والركن الثاني هو الحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي، وهذا ينطوي على التصدي للمشاكل في مجالات مشتريات الأغذية، والزراعة والتنمية الريفية، والهيكل الأساسية، وتعزيز التجارة والاستثمار. وينصب مزيد من التركيز على التعاون لتحسين الإنتاجية الزراعية في أفريقيا بغية الحد من اعتماد المنطقة على الواردات الغذائية. والركن الثالث هو توطيد دعائم السلم، كما أن اليابان عززت تعاونها في هذا الصدد، بما في ذلك في إطار عمليات حفظ السلام. وأتاح مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية، المعقود من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، فرصة للوفود من ٨٩ بلداً (منها ٥٠ بلداً من أفريقيا)، و٤٧ منظمة إقليمية ودولية ومنظمات من المجتمع المدني لمناقشة القضايا المتعلقة بالتنمية الأفريقية في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك دور مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية في تعبئة الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفضلاً عن ذلك، ستعقد اليابان مؤتمراً حول تعزيز التعاون بين آسيا وأفريقيا في مجالي التجارة والاستثمار في عام ٢٠٠٤، بالتعاون مع المنظمات الأخرى العاملة في مؤتمر طوكيو.

وقد برهن نجاح مؤتمر طوكيو الثالث على دعم المجتمع الدولي للتنمية الأفريقية عموماً، وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خاصة، كما أدى إلى توسيع نطاق الشراكات.

٨- وقال ممثل إثيوبيا إن أفريقيا شهدت أسوأ أداء لها في التجارة الدولية في العقدين الماضيين، وإنه لم يحقق معدلات نمو مرضية سوى بضعة بلدان. وفي حين أن القارة لا تزال تعتمد على الصادرات من السلع الأساسية، فإن حصتها في التجارة حتى في هذا المجال الذي تتمتع فيه بميزة نسبية تقليدية آخذة في الانخفاض. وهذا على خلاف أداء المناطق الأخرى، وخاصة آسيا. ومما يثير القلق أن التوقعات على المدين القصير والمتوسط لا تنم عن أي تحسن. ومن الأسباب الرئيسية لهذا الوضع صدمات معدلات التبادل التجاري التي تسببت في استفحال الديون وانخفاض في الدخل الفردي وحصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي. وهناك شكوك خطيرة تكتنف نجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تحقيق القدرة على مواصلة تحمل الديون في جميع البلدان. وفي ضوء هذا الوضع، ينبغي إيلاء اهتمام جاد لتوصيات الشخصيات البارزة بشأن القضايا السلعية. وإذا أريد لأفريقيا التقدم في مجال التنوع الأفقي والرأسي، فلا بد من بناء القدرة البشرية والمؤسسية، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية، وتقوية التكامل الإقليمي. ولدى التصدي لهذه القضايا، تحتاج أفريقيا إلى دعم من المجتمع الدولي الذي ينبغي له إتاحة إمكانيات أفضل للوصول إلى الأسواق، وموارد خارجية، وتخفيف الديون، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة التقنية. وفوائد العولمة موزعة توزيعاً مستوياً، والبلدان غير المستفيدة من العملية بحاجة إلى دعم من البلدان الأكثر استفادة منها. ولا تزال أفريقيا مهمشة بالرغم من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الشاقة. ومن المحتمل أن يزداد الفقر في أفريقيا ازدياداً كبيراً حتى بما يتجاوز التواريخ المستهدفة للأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد من ترجمة الالتزامات المتعهد بها في اجتماعات القمة والمؤتمرات الأخيرة وفي الإعلانات الحديثة إلى عمل ملموس بحيث لا تستطيع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تؤدي إلى عكس اتجاه التهميش فحسب بل أيضاً إلى الحد من الفقر في أفريقيا. وينبغي للأونكتاد رصد وتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد.

٩- وقال ممثل الجزائر إن التنبؤات لا تبشر بالخير فيما يتعلق بعكس اتجاه انخفاض حصة أفريقيا في التجارة العالمية. والأسباب الرئيسية لهذا الوضع هي الاعتماد على عدد صغير من السلع الأساسية للتصدير، إضافة إلى هبوط أسعار السلع الأساسية الدولية وتدهور معدلات التبادل التجاري، وعدم الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، بالرغم من المعاملة التفضيلية الممنوحة من عدد من البلدان المتقدمة، وهي كندا والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة. ولم تفلح الآليات والأدوات الرامية إلى تثبيت الأسعار على المستويات الوطنية والدولية في الحد من الانخفاض الكبير في إيرادات صادرات أفريقيا. وبمثل عكس اتجاه تهميش المنطقة من خلال تعزيز الإصلاحات التجارية والاقتصادية هدفاً سياسياً رئيسياً للبلدان الأفريقية والمنظمات المتعددة الأطراف. كما تمثل تقوية التكامل الإقليمي عنصراً أساسياً في جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتعكس الشراكة

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التزام صانعي السياسات الأفارقة بالمحافظة على شراكة تقوم على الديمقراطية، وحسن التدبير، وحل المنازعات بالطرق السلمية. والاعتماد على التجارة وحدها لا يكفي لحل جميع المشاكل الاقتصادية في العالم. فمن المهم أيضاً تقوية قدرات أفريقيا على التوريد من خلال الاستراتيجيات الإنمائية الهادفة إلى التنوع ونمو الإنتاجية. ويثير إخفاق المؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في كانون أول شديداً بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية التي تسعى إلى المشاركة مشاركة فعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ومما يخيب الآمال خاصة اللامبالاة التي شهدتها مؤتمر كانون أول فيما يتعلق بمبادرة القطن التي وضعتها أربعة بلدان أفريقية. ولا بد أن تتجلى المصالح الاقتصادية والتجارية للبلدان المتضررة تحلياً أفضل في إطار منظمة التجارة العالمية. وهناك حاجة أيضاً إلى تحسين قدرة أفريقيا على التنافس بزيادة إنتاجية الشركات المحلية، وإزالة مختلف عقبات التوريد التي تتراوح بين ارتفاع تكاليف النقل وعدم وجود مؤسسات ترويج التجارة أو ضعفها. وينبغي إعطاء الأولوية لتنمية أفريقيا في برنامج عمل الأونكتاد.

١٠ - وقال ممثل سويسرا إن التقرير الذي أعدته الأمانة عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا قد أحسن وصف المشاكل التي تواجهها البلدان الأفريقية في التجارة الدولية، أي اعتمادها على السلع الأساسية، وفقدان حصتها في الأسواق، وانخفاض معدلات التبادل التجاري لديها، وعدم الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة فضلاً عن البلدان النامية الأخرى. والتقرير محق في الدعوة إلى نهج شامل لمعالجة العوائق الهيكلية التي تواجهها الاقتصادات الأفريقية. وبإستطاعة الدولة تأدية دور هام في تزويد القطاع الخاص ببيئة وحوافز مؤاتية لزيادة تنوع النشاط الاقتصادي. وفي حين أن ذلك يقتضي تقوية المؤسسات، فإن المشكلة السلعية لا يمكن حلها بدون مساهمة القطاع الخاص. ولا بد من زيادة الجهود، كما يقترح التقرير، بغية تعزيز تنمية القطاعات غير التقليدية، وينبغي للأمانة أن تقيم طاقات وتوقعات أفريقيا في هذا الصدد تقييماً أكثر تحديداً. ومن المهم أيضاً الحصول على معلومات إضافية عن قطاعات الصناعة التحويلية الأكثر دينامية في أفريقيا. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للأمانة أن تزود مجلس التجارة والتنمية في إحدى دوراته القادمة بتقييم متعمق لإمكانيات استغلال طاقات التجارة داخل المنطقة. كما يؤدي حسن التدبير دوراً حاسماً في التنمية المستدامة، على النحو المعترف به في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١١ - وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لتقرير الأمانة عن أداء أفريقيا التجاري. وقال إن أفريقيا لم تستفد استفادة كبيرة من التوسع السريع في التجارة العالمية خلال العقود الماضية القليلة، وعلى الأقل لم تستفد بقدر استفادة المناطق الأخرى. ويعود ذلك في جزء منه إلى النزاع المسلح، والأمراض، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهي أمورٌ بلّيت بها المنطقة طوال تاريخها الحديث. ويعتبر السلام والإطار الاقتصادي الكبير السليم أمرين أساسيين لنجاح التجارة والتنمية. وقد حاولت الولايات المتحدة تطوير سياسات محلية سليمة من خلال حساب المعونة بشأن تحدي الألفية. وفي حين أن المسؤولية عن التنمية تقع قبل كل شيء على عاتق البلدان النامية ذاتها، فإن الاعتراف بإتاحة فرص للاقتصادات النامية كان العامل الحافز الرئيسي وراء قانون النمو

والفرص المتاحة في أفريقيا الذي هو حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة التجارية والاستثمارية إزاء أفريقيا. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، كان هناك ٣٨ من ٤٨ بلداً من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء مؤهلة للاستحقاقات بموجب ذلك البرنامج، كما أن هناك ٩٤ في المائة من جميع الصادرات من تلك البلدان تدخل الآن الولايات المتحدة معفاة من الرسوم. والولايات المتحدة هي أكبر سوق لصادرات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء كما أنها أحد كبار شركاء المنطقة في الاستثمار. ويعتبر نجاح اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أمراً أساسياً لأفريقيا. وفي الأسابيع المؤدية إلى المؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في كانون، تم التوصل إلى اتفاق على إتاحة إمكانية وصول الأدوية المنقذة المنخفضة التكلفة وعلى إطار للزراعة يمكن أن يؤدي إلى تخفيضات في الإعانات والتعريفات بما يتجاوز إلى حد بعيد كل ما تحقق سابقاً على الإطلاق. فهذه مكاسب حقيقية ذات أهمية مباشرة لأفريقيا ويمكن فقدانها إذا أخفقت الجولة الحالية للمفاوضات التجارية. والواقع أن أشد البلدان فقراً هي التي ستدفع أغلى ثمن إذا ما أخفقت الجولة. وباستطاعة بلدان أخرى المساعدة، ولكن على أفريقيا أن تقوم باختيارات حاسمة بشأن التجارة والتنمية وقضايا حسن التدبير.

— — — — —